أقر مبدأ اللامركزية المالية والإدارية وزيادة دور المحليات في إدارته

مجلس الوزراء يناقش برنامج سياسات إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي

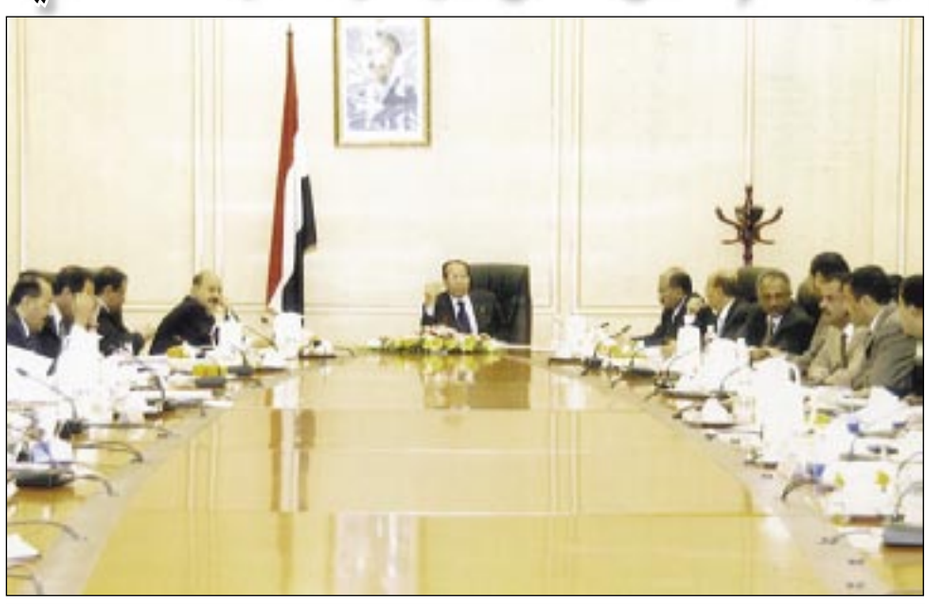

إقرار إنشاء غرفة تنسيقية للبت السريع في طلبات الإعفاء والتخليص الجمركي

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه أمس الثلاثاء برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس المجلس برنامج سياسات إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية المقدم من وزارة المياه والبيئة حيث يهدف البرنامج الى توفير خدمات مستدامة في هذا القطاع من قبل الهيئة العامة للمياه والصرف الصحي في الريف تكون قادرة على التجاوب مع الاحتياجات المحلية وتوافر – في الوقت نفسه – عوامل ومتطلبات استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي في الأرياف، بما في ذلك تهيئة مزيد من الموارد المالية لهذا القطاع وتحسين الاستخدام الفعال والكفء لهذه الموارد لزيادة تغطية سكان الريف بخدمات المياه النقية والصرف الصحي المأمون، مع العمل في الوقت نفسه على رفع كفاءة القطاع من خلال تطوير قدرات الموارد البشرية والمؤسسية وتأكيد اللامركزية في إدارة تلك المشاريع .

وقد اقر المجلس وعلى ضوء مناقشته للبرنامج مبدأ اللامركزية المالية والإدارية في هذا القطاع وزيادة دور المجالس المحلية في إدارته بما في ذلك مساهمة الهيئات الإدارية المنتخبة التي تناط بها الإدارة والصيانة والتشغيل لمشاريع المياه والصرف الصحي في الأرياف.

وأكد المجلس ضرورة التنسيق بين وزارتي الإدارة المحلية والمياه والبيئة وكذا الهيئة العامة لمياه الريف لتحقيق تلك الغاية بما لا يتعارض مع تطور الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشأن بعض الإشكاليات القائمة بين المانحين والجهات المستفيدة من الأنشطة التنموية الممولة من قبلهم وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتأخر الإعفاءات والتخليصات الجمركية.

واقر المجلس بهذا الخصوص إنشاء غرفة تنسيقية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي تضم ممثلين عن وزارات المالية والداخلية والخارجية ومصلحتي الجمارك والجوازات وذلك بغرض البت السريع في طلبات الإعفاء والتخليص الجمركي ومتابعة الإجراءات الخاصة بتأشيرات الدخول المتعددة لليمن.

كما وافق المجلس على إيداع الأموال المندرجة تحت مواضيع المنح المجانية غير القروض في حسابات خاصة بها في أحد البنوك الكفؤة وذلك حسب طلب المانحين لتحقيق المرونة وتعزيز الاستثمار الأمثل لها في الأغراض المخصصة لها.

وناقش المجلس مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم 22 لسنة 1995م الخاص بإنشاء صندوق صيانة الطرق المقدم من قبل وزارة الشؤون القانونية وتشتمل اللائحة على سبع وعشرين مادة متعلقة بالإجراءات التنفيذية لقانون إنشاء الصندوق وتأكيد دوره في صيانة الطرق الى جانب تحديد موارده بصورة واضحة.

وقد أحال المجلس مشروع اللائحة الى لجنة وزارية للمراجعة وإعادة الصياغة النهائية لها تمهيدا لإقرارها.

وأقر المجلس البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون بين بلادنا والأردن في مجال الشباب والرياضة للعام 2007م الموقع عليها بصنعاء في 25 فبراير المنصرم.

وتنظم الاتفاقية الإجراءات التنفيذية للبرامج الشبابية والرياضية المتفق عليها التي تشمل تنظيم اللقاءات الشبابية المشتركة وتبادل الزيارات والمشاركة في المعسكرات الشبابية الى جانب تبادل البحوث والدراسات والمنشورات والمؤلفات الصادرة في كلا البلدين والمعنية بقطاع الشباب والرياضة بما في ذلك تبادل المعلومات في مجال إدارة وصيانة المنشآت والمرافق الرياضية والجوانب التدريبية والتأهيلية للحكام.

ووجه المجلس باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأن الاتفاقية.

ووافق المجلس على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري المرفق بها المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتركز الاتفاقية على تأكيد تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشاركتهم في صياغة وتقييم السياسات والخطط والبرامج والإجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واعتبار قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث تهدف الاتفاقية الى تعزيز وحماية وكفالة تمتع ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز احترام وصون كرامتهم وإدماجهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع بما في ذلك احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

وتؤكد الاتفاقية على جميع الدول الموقعة عليها اتخاذ كافة التدابير الملائمة التشريعية والإدارية وغيرها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

وكلف المجلس الأخ وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى والأخت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل استكمال إجراءات الموافقة على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري المرفق بها.

وفيما يتعلق بفعاليات الإخوة الوزراء على المستوى الخارجي، اطلع المجلس على تقرير الأخت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن مشاركة بلادنا بأطراف العمل الثلاثة في الدورة 34 لمؤتمر العمل العربي الذي عقد بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية الشقيقة خلال الفترة 10 – 17 مارس الجاري، وعلى تقرير الأخ وزير السياحة حول مشاركة بلادنا في بورصة ميلانو للترويج السياحي خلال الفترة 21–25 فبراير الماضي وكذا المشاركة في بورصة برلين في الفترة 11–7 مارس الجاري.

صنعاء تحتضن الندوة البرلمانية العربية حول تشريعات الإعاقة

رئيس مجلس الشورى : الندوة تشكل إسهاما عربيا يدعم جهود دمج ذوي الإعاقة في المجتمع

صنعاء / سبأ:

أكد الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى الأهمية التي تكتسبها الندوة البرلمانية العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة والتي تبدأ أعمالها الأربعاء بصنعاء.

وأوضح رئيس مجلس الشورى لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الندوة تشكل إسهاما كبيرا على صعيد بناء موقف عربي فاعل يدعم جهود دمج ذوي الإعاقة في إطار المجتمع من خلال التسهيلات المقدمة لهم والتي تهدف الى تمكينهم من الوصول الى البيئة الطبيعية .

ونوه رئيس مجلس الشورى بما تحقق للمعاقين في اليمن، في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة بقيادة فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية .. وقال " إننا فخورون بما تحقق لهذه الفئة الهامة من مجتمعنا، سواء على المستوى التشريعي او على المستوى المادي..لافتا الى الزيادة الملحوظة في حجم الدعم المقدم لفئة المعاقين، في ظل وجود قانون ممتاز يكفل اندماج المعاقين داخل مجتمعهم، ويدعم جهود توفير الوسائل الكفيلة بتمكينهم من الوصول الى البيئة الطبيعية والى مجتمع المعلومات .

وأوضح رئيس مجلس الشورى أن الندوة البرلمانية العربية الثالثة ستواصل الاهتمام بالجانب التشريعي، في ظل توفر الإرادة الكاملة لدى الجميع في عالمنا العربي ،مجالس وبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني بضرورة ألا يقف الاهتمام بالمعاقين عند حدود التشريع، بل ينبغي أن يكون لهذا الاهتمام أبعاده العملية الملموسة لتسهيل وصول هذه الفئة الى البيئة الطبيعية وبالأخص في المرافق العامة ووسائط النقل ومراكز التأهيل والمدارس والمستشفيات وغيرها.

معبرا عن ثقته بان تخرج الندوة بصيغة إعلان تعكس مقدار الاهتمام الذي تظهره المجالس والبرلمانات العربية تجاه فئة المعاقين.

وينظم الندوة التي تعقد خلال الفترة من 21–22مارس الجاري مجلس الشورى بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكتب المقرر الخاص بالإعاقة في الأمم المتحدة.

وصول وفود عربية للمشاركة في الندوة البرلمانية العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة

صنعاء / سبأ:

وصل الى صنعاء أمس الثلاثاء وفدا الاتحاد البرلماني العربي برئاسة الأخ / نورالدين بوشكوج أمين عام الاتحاد، واتحاد المعاقين العراقيين برئاسة الأخ / موفق توفيق الخفاجي رئيس الاتحاد، للمشاركة في أعمال الندوة البرلمانية العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة، التي ستعقد في صنعاء خلال الفترة 21 – 22 مارس الجاري.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أشار الأخ أمين عام الاتحاد البرلماني العربي الى أهمية الندوة البرلمانية العربية الثالثة، كونها تنعقد في عاصمة الوحدة اليمنية (صنعاء) ،متمنياً للندوة الخروج بنتائج ايجابية وطيبة تسهم في رفع المعنويات لدى شريحة المعاقين في الوطن العربي من خلال قوانين وتشريعات تسن لهذه الفئة في كل البلدان العربية.

فيما اعتبر رئيس اتحاد المعاقين العراقيين أن هذه الندوة تعد تظاهرة برلمانية كبيرة لشريحة المعاقين، التي تعتبر شريحة مهمشة ومغيبة ومنهكة في شتى ظروف الحياة .. معرباً عن أمله أن يكون هناك إجماع عربي على إصدار قرارات مؤثرة تنفذ على أرض الواقع وخطوات عملية ملموسة في كل الأقطار العربية لما فيه الخير لشريحة المعاقين في الدول العربية.

كان في استقبالهم الأخوان / عبده محمد الحكيمي وكيل أول وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ورامز عبد الحق رئيس لجنة الاستقبال والتوديع.

كما وصل إلى صنعاء أمس الثلاثاء الأخ جمال أحمد جمال الكندري عضو مجلس الأمة الكويتي و الوفد المرافق له وليلى أحمد سعيد ممثلة المجلس للولايات بالهيئة التشريعية بجمهورية السودان والوفد المرافق لها للمشاركة في أعمال الندوة البرلمانية العربية الثالثة حول تشريعات الإعاقة التي ستعقد في صنعاء خلال الفترة من 21 – 22 مارس الجاري.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أكد رؤساء الوفود أهمية انعقاد هذه الندوة بالنسبة لشريحة المعاق، في الدول العربية خصوصاً وأن الدول العربية ستوقع في الفترة القريبة القادمة على اتفاقية خاصة تعطي للمعاق كثير من الامتيازات والحقوق أهمها ضرورة إدماجهم في المجتمع .

وكان في استقبالهم الإخوة عبده محمد الحكيمي وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ورامز عبد الحق رئيس لجنة الاستقبال والتوديع والسفير السوداني بصنعاء.

لدى لقائه مناضلي الثورة وأسر الشهداء

الكحلاني : لن نألو جهدا في تقديم كل ما بوسعنا لكم

عدن / وداد شبيلي:
تصوير/عرفان

عبر الأخ/ أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن عن ترحيبه واعتزازه بلقاء مناضلي الثورة اليمنية، وقال: "إن هذه الشريحة من مجتمعنا اليمني لها الفضل الأكبر بعد الله في كل ما وصلنا إليه من حرية وأمن وأستقرار، لما اجترحوه من مآثر بطولية في معارك النضال من اجل الثورة والحرية والوحدة الديمقراطية" .

وأكد الأخ المحافظ لدى لقائه ممثلي منظمة مناضلي الثورة اليمنية واسر الشهداء بمكتبه أمس، بعد أن استمع منهم إلى الصعوبات التي يواجهونها، ومن بينها الظروف المعيشية .. أن قيادة المحافظة لن تألوا جهداً في تقديم كل ما بوسعها وحسب إمكانياتها لمناضلي الثورة اليمنية لتحسين حياتهم المعيشية والعيش الكريم، ووعد بالسعي لدى مختلف الجهات المحلية والمركزية بما في ذلك صرف مرتبات بعض المناضلين المتوقفة، بالإضافة إلى توفير المقر المناسب للمنظمة حسب الإمكانات المتاحة.

من جانبهم عبر وفد مناضلي الثورة واسر الشهداء عن امتنانهم لقيادة المحافظة للموقف المشرف تجاههم، والإصرار على تنفيذ القوانين المرتبطة بالرعاية، والموقف بتبني متابعة تحسين معيشة المناضلين وأسر الشهداء مع مختلف الجهات.

بمشاركة 25 قاضياً من عموم المحافظات

غداً .. أول ورشة تخصصية بشأن التأجير التمويلي

صنعاء/ 14 أكتوبر:

يشارك 25 قاضيا من العاملين في الشعب الإستئنافية والمحاكم الابتدائية التجارية في مختلف محافظات الجمهورية في ورشة العمل المتخصصة حول التأجير التمويلي التي ستعقد اعمالها يوم غد الخميس والتي تنظمها مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع وزارة العدل.

وأوضح الأخ/ خالد محمد الدبيس نائب مدير عام العلاقات والإعلام بوزارة العدل أن الورشة ستركز على تحليل الفروق مابين التأجير التمويلي والأساليب الأخرى، لتمويل الأصول مركزة على الجوانب القانونية لعمليات التأجير التمويلي وتجارب الدول الاخرى مشيرا إلى أنها تعد أول ورشة عمل تتعلق بالتأجير التمويلي الموجهة للقضاة في المحاكم التجارية.. تعرض مفهوم التأجير التمويلي وأفضل الممارسات الخاصة به.

قال نائب مدير عام العلاقات والإعلام في تصريح للصحيفة أمس ان تنظيم مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع وزارة العدل للورشة تأتي في اطار الجهود الرامية لزيادة الوعي بالتأجير التمويلي لدى القضاة بالمحاكم التجارية بعد أن كان وزير العدل قد بحث في وقت سابق مع المؤسسة إمكانية تنظيم عدد من الورش التخصصية لقضاة المحاكم التجارية في مجال التأجير التمويلي باعتبار ان تطبيق قانون التأجير التمويلي الذي سبق وأن أقر من الحكومة تمهيداً لمناقشته وإقراره من مجلس النواب سيقود إلى منازعات يقع على القضاء التجاري مسؤولية الفصل فيها.

في الدورة التدريبية للجان الميدانية في مجال إنهاء ملفات التراكم الضريبي

الضلاعي : التهرب من الضريبة يضر البلد ويؤدي إلى التلاعب بالأسعار

عدن / ذكرى جوهر:
تصوير / علي الدرب

بدأت أمس في عدن الدورة التدريبية للجان الميدانية العاملة في مجال إنهاء ملفات التراكم الضريبي لضرائب الدخل التي نظمها مكتب الضرائب في عدن وتستمر يومين بمشاركة 48 متدربا يمثلون الإدارة الضريبية بمكتب عدن والمجالس المحلية والغرفة التجارية في اطار التعاون المشترك بين هذه الجهات.

وتهدف الدورة إلى إطلاع المشاركين على الأحكام القانونية والقرارات الوزارية الخاصة بعملية تبسيط إجراءات الحصر والمحاسبة والتحصيل لملفات التراكم الضريبي لضرائب الدخل وكذا مدى الثقة بين الإدارة الضريبية والجمهور المكلفين.

وفي حفل افتتاح الدورة القى الأخ/ أحمد أحمد الضلاعي وكيل المحافظة المساعد كلمة قيادة المحافظة أكد فيها على أهمية هذه الدورة لتحقيق التنافس الإيجابي بين رجال المال والأعمال .. مشيرا إلى أن الضريبة تلعب دورا مهما في تحقيق التنافس الحقيقي والنمو.

وقال ان المتهرب من الضريبة لاشك أنه يتلاعب بالأسعار ويقلق الاخرين من الملتزمين بتسديد الضريبة ويضر البلد لأنها تمثل الهامش الكبير للمنافسة .. معبرا عن تقدير قيادة محافظة عدن للانجاز الإيجابي التي حققته إدارة الضرائب مكتب عدن وتجاوزها الربط المركزي في العام الماضي منوهاً هناك كفاءة ادارية وضريبية اصبحت مصلحة الضرائب تتمتع بها.

ودعا إلى مضاعفة الجهود في تحصيل الضرائب لتحقيق نمو كبير في الموارد الكبيرة لليمن لكون الضرائب تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية من خلال تمويل كافة المشاريع التنموية التي تنفذها على مستوى وطننا الحبيب.

داعيا المشاركين في الدورة إلى لعب دوراً مهم في تحصيل الضرائب المتراكمة لدى الآخرين.

كما القى الأخ/ علي عبدالوهاب الخطيب كلمة عبر فيها عن سعادته لتنظيم هذه الدورة التدريبية، مشيراً إلى أن تشكيل لجان ميدانية من الضرائب وممثلين عن المجالس المحلية والغرفة التجارية يهدف إلى توطيد العلاقة بين الضرائب وهذه الجهات.

واشار إلى أن العلاقة متميزة وخصوصاً في محافظة عدن والتنسيق قائم بين الناس بشكل مستمر منوهاً بأنه سيتم إطلاع المشاركين على الاحكام القانونية والقرارات الوزارية والمنظمات لإنهاء حالة التراكم.

وأكد على أهمية التعامل في إطار احكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة وان يتحلى العاملون في اللجان الميدانية بقدر عالي من الترفع والاستقامة وان يوطدوا العلاقة بين الإدارة الضريبية والجمهور المكلفين.

كما أشار إلى أن قانون ضرائب الدخل قد أعطى لصغار المكلفين والمكلفين المشمولين بنظام الشرط المقطوع الحق في سداد الضريبة المستحقة عبر البنوك التجارية والبنك المركزي والبنك الأهلي.

وعبر عن تقديره لدعم قيادة محافظة عدن ممثلة بالأخ أحمد محمد الكحلاني محافظ المحافظة لجهود إدارة الضرائب في المحافظة داعياً جميع المكلفين بدفع الضريبة بضرورة سدادها وخاصة المتخلفين.

فيما القى الأخ/ محمد عمر بامشموس - رئيس الغرفة التجارية والصناعية في عدن كلمة أكد فيها على تبسيط إجراءات وحصر ومحاسبة وتحصيل الضرائب من ملفات التراكم، داعياً إلى تبسيط آلية الضريبة عند جبايتها بحيث لايكون هناك تعارض وتنافر بين المكلف ومصلحة الضرائب ممثلة بموظفيها.

وأضاف أن الغرفة التجارية لم تتسلم أي شكوى من المكلفين أو رجال الاعمال في الغرفة التجارية.

داعياً الجميع إلى أداء الضريبة لما لها من أهمية في المجتمع والتنمية في اليمن.

غدا .. البدء بتوسعة المدخل الشرقي لمدينة تعز

تعز / نبيل علي انعم:

أكد الأخ / عبد القادر حاتم وكيل محافظة تعز للشؤون الفنية والبيئية في تصريح لصحيفة (14اكتوبر) انه ترجمة لتوجيهات فخامة الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بتوسيع طرقات ومداخل المدن في المحافظة لتواكب التطور المختلف في كل المجالات وبالأخص في التوسع العمراني كون المحافظة بها اكبر عدد من السكان على مستوى الجمهورية وعلى أن يتم تعويض كل مواطن التعويض المناسب نظير هذا التوسع مضيفاً انه غدا الخميس سيكون البدء في عملية إزالة أكثر من 29 محلا تجاريا في المدخل الشرقي لمدينة تعز في منطقة(نقطة الحوبان) لتوسعة الطريق فيه.

وأشار الأخ / عبد القادر حاتم انه قد تم الاتفاق مع المواطنين المالكين على تعويضهم التعويض العادل من خلال منحهم محلات جديدة على نفس الشارع بتمليكهم إياها تم بنائها على نفقة المجلس المحلي بالمحافظة بالإضافة إلى التعويض النقدي للمساحات الخلفية والمباني السكنية الموجودة فوق وخلف المحلات بسعر الزمن والمكان وفقا لما جاء في قرار لجنة التعويض بالمحافظة .

وأضاف الأخ / حاتم أن هذه الجهود والأعمال المتواصلة والتطويرية في المحافظة تأتي بفضل المتابعة والإشراف المباشر للأخ/ القاضي احمد عبد الله الحجري محافظ المحافظة الذي يتابع هذه الأعمال ميدانيا لتحقق النجاح والهدف المرجو منها.

غدا تدشين فعاليات اليوم العالمي للمياه 2007م في عدن

عدن / الطاف محمد عبدالله

تنظم صباح غد الخميس في محافظة عدن، وبمناسبة اليوم العالمي للمياه والذي يصادف الثاني والعشرين من مارس، جملة من الفعاليات ضمن البرنامج المكرس لليوم العالمي للمياه.

ويشمل البرنامج عددا من الفعاليات اقامة محاضرتين تتطرق الأولى إلى استعراض الوضع المائي في محافظة عدن، وتتحدث الثانية عن الطيور المهاجرة والمقيمة في اليمن، إضافة إلى تنفيذ حملة تنظيف واسعة لبحيرات عدن، ومنها بحيرة البجع في خورمكسر، وزيارة ميدانية للمحمية الطبيعية في مدينة الحسوة.

ذكر ذلك الأخ/ شكيب عبدالمجيد أحمد/ مدير التدريب والتأهيل، مركز المعهد الأمريكي للغات "اميدست" وهو احدى الجهات المنظمة والمشاركة في تدشين الفعاليات والتي يشارك فيها ايضا الهيئة العامة لحماية البيئة، عدن وبرنامج الادارة المستدامة للموارد البيئية وجمعية مبرة عدن والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي وصندوق النظافة وتحسين المدينة.

واشار الأخ/ شكيب في سياق تصريحه الذي خص به صحيفة 14 أكتوبر، ان برنامج الفعاليات يستهدف نشر جوانب التوعية البيئية بين أوساط 200 طالب وطالبة من منتسبي المعهد وانصار البيئة، وذلك من خلال المحاضرات والمعلومات التي سيحصل عليها المشاركون عبر الوسائل التوعوية المختلفة لرفع مستوى معارفهم وإدراكهم بأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها من الأضرار والمخاطر التي تتهددها.

وخلال فعاليات المناسبة ستوزع على المشاركين شعارات البرنامج واليوم العالمي للمياه على شكل قبعات وفانيلات وملصقات ومطبوعات ارشادية وأكياس صديقة للبيئة.

المؤسسة العامة للتجهيزات والأثاث المدرسية تكرم 80 عاملا وعاملة

عدن / أثمار الوالي
تصوير/عبدالواحد سيف

نظمت المؤسسة العامة للتجهيزات والأثاث المدرسية حفلا تكريميا للمشاركين والمشاركات في الدورة التدريبية الخاصة بالعمل الكريم والعدالة الاجتماعية لتوعية العمال والعاملات في المنشآت الصناعية في محافظة عدن والبالغ عددهم ثمانين عاملا وعاملة حيث هدفت الدورة التي استمرت أربعة أيام إلى توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم على اللوائح والأنظمة السارية في قانون العمل والخدمة المدنية والتأمينات والأحوال الشخصية بالاضافة إلى كيفية تحسين الأداء وتطوير العلاقة بين الرئيس والمرؤوس.

وفي الحفل القى الأخ/ فضل الهلالي المدير العام للمؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية تمنى أن يكون المشاركون قد استفادوا من كل المعارف التي تلقوها خلال الدورة والاستفادة من المعارف التي لم يسبق لهم معرفتها من قبل، مشيرا إلى ضرورة تطبيق ما تلقوه خلال عملهم.

منوه إلى الجهود المبذولة من قبل الأخ/ أحمد هادي مدير الغرفة التجارية والأخت فاطمة يسلم مديرة ادارة المرأة بمكتب الخدمة الاجتماعية والعمل على الجهود التي بذلوها لانجاح هذه الدورة.

في ختام الحفل قام الأخوين/ فضل الهلالي والأخ/ وليد ياسين محمد منسق الغرفة التجارية في لجنة الحوار الثلاثة بتوزيع الشهادات على المشاركين والمشاركات في الدورة.